العدد (1940) السنة الثامنة - الخميس (21) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

وقفة لابدّ منها

الديمقراطية وتجربة التغيير في العراق

طارق الجبوري

وكان الرئيس سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا آنذاك أول من استخدم هذا التعبير. ونعتقد ان من الخطأ الجسيم والنظرة المجتزئة للامور إرجاع فضل النجاحات التي تحققت في دول اوروبا الى طبيعة النظام الرأسمالي وفكره الذي يحمل الكثير من الاخطاء، مثلما ان من التجني على الفكر الاشتراكي ان نحيل سبب ما أصاب أنظمته من إخفاقات إلى ما فيه من مباديء هاجمها البعض دون وجه حق ، حيث ان كلا الفكرين يحملان في طياتهما عوامل نجاح وإخفاق في آن معاً ، من أبرزها النظرة الى الديمقراطية كمخرج وبداية حل للكثير من الازمات التي واجهت وتواجه العالم ، ويبقى في هذه الحالة الاحتكام الى طبيعة تعامل الانظمة مع هذه القضية (الديمقراطية) التي شغلت العالم حتى قبل ان يضع أرسطو نظرية وفلسفة الدولة المدينية (وإيثاره بصورة عامة النظام الديمقراطي في الحكم ورفضه فكرة استاذه افلاطون المستبد المستنير) .

وليس من الجديد القول ان النظام الرأسمالي تعامل مع موضوع الديمقراطية في بلدانه بكثير من الدراية وربما الحكمة والمقدرة التي جعلت منه نموذجاً تشرئب اليه اعناق مواطني بلدان المعسكر الاشتراكي قبل انهيارها وكذا شعوب العالم الثالث ومنها محيطنا العربي ومن ضمنه العراق . ويشهد تاريخ اوروباعلى حجم التضحيات التي قدمها المواطن هناك على طريق نيله حقه الديمقراطي وما حصل من متغيرات انضجت هذا المفهوم ليكون مواكباً لحركة وحاجات المجتمع.

ومنذ ٢٠٠٣ وما شهده العراق من متغيرات فقد أثير الكثير من المواضيع بشأن الاتجاهات الجديدة لنظام الحكم في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن أبرزها اختيار الديمقراطية كطريق للسير في العراق الى المستقبل ، وطرح البعض افكارا متفائلة عن جعل العراق واحة للديمقراطية وسط مجتمع عربي متعطش لهذا النهج الذي حرم منه ، رغم ما يسود انظمته من برلمانات اعتدنا ان تكون الغلبة والارجحية فيها الى الاحزاب الحاكمة .

ومع ما أصاب عملية التحول في العراق خاصة في مجال التطبيق الديمقراطي من تشوهات ولادية صاحبته منذ البداية ، إلا أن وقعه أثر على المنطقة نسبياً وبدا للمتابع ان هنالك تململاً شعبياً يبرز في هذه الدولة او تلك لتصحيح مسارات التطبيق الديمقراطي ، تململاً افضى الى إجراءات لتطويقه والالتفاف عليه من قبل السلطات الحاكمة هناك من خلال إطلاق الوعود بإصلاحات ديمقراطية والسماح لأحزاب المعارضة بالعمل ضمن حدود معينة ، والسعي لتطبيق ترقيعات إصلاحية في المجال الاقتصادي قد تخفف من حالة تذمر الطبقات المسحوقة ، دون إغفال تهويل وتضخيم الجانب السلبي لما حصل في العراق ومحاولة إلصاق ذلك بالديمقراطية وتحميلها مساوئ ما جرى سواء كان ما يتعلق بالجانب الطائفي او المحاصصي وما صاحبهما من حملات قتل على الهوية وهروب اعداد غير قليلة من كفاءاته الى الخارج وغيرها من المظاهر التي استنزفت جهد وموارد العراق ومنها: فقدان الأمن والقانون واستشراء الفساد بنوعيه السياسي والوظيفي . وصار المواطن في العراق وغيره وهو يتساءل عن جدوى ما حصل يتجاذبه نوعان من الهواجس والمخاوف، الأول: هو ما قد تسفر عنه حالة الوضع السياسي الهش والضعيف من نتائج قد تهدد مجمل الوضع الجديد الذي لايحتمل هزة عنيفة وبالتالي فقدان الامل بتحقيق تغيير فعلي ينقل البلد الى فضاءات الحرية الحقة وما يمكن ان ينتج عنها من تطور وازدهار، والثاني هيمنة وسيطرة قوى وأطراف سياسية معينة على عملية التغيير وتجييرها لصالحها والعودة بالعراق الى عهود الدكتاتورية، ولكن بغطاء ديمقراطي مهلهل لايلامس جوهرها النبيل ولاغاياتها، وبالتالي خسارة فرصة ذهبية لاتعوض .

وهنا لابد من الإقرار بأننا لا نملك المعلومات الإحصائية الدقيقة التي تهيئ لنا أرضية فهم أسباب عدم السيطرة على زمام ما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣وتركه بهذا الشكل السيئ من الانفلات ، إن ذلك يثير فينا أكثر من تساؤل من بينها هل علينا حقاً ان نصدق ان الادارة الاميركية وحلفاءها ، وهم يخططون منذ سنوات لهذا الحدث ، دخلوا العراق دون ان يضعوا ملامح ما يجب عمله ؟ وهل حقا ان اميركا كانت تهدف الى بناء نموذج ديمقراطي في المنطقة ؟ واذا كان ذلك صحيحاً فكيف يمكن لها ان توازن بين ما تريده في العراق من ديمقراطية وبين مصالحها في دول المنطقة التي ما زالت انظمتها تعتبر الديمقراطية وصفة غير صالحة لمجتمعاتها ؟ والى اي مدى اسهمت سياسات الإدارة الأميركية في العراق في تعطيل او تشويه ما كنا نحلم به من نظام تتحقق فيه العدالة والمساواة وهذا هو جوهر النهج الديمقراطي وبدونه تفقد الكلمة معناها ؟ ولماذا عجزت النخب السياسية عن الاتفاق على ملامح النظام الجديد ؟

ومع الأعداد غير القليلة من الكتب التي اصدارها العديد من ا لسياسيين الاميركان ممن عملوا في العراق او ساهموا في صنع احداثه بعد ٢٠٠٣ ، إلا أنها لأسباب غير مجهولة لم تعكس ، بتقديرنا ، حقيقة ما جرى بأمانة وموضوعية ، وكانت في اغلبها اسيرة موقفين: الأول الدفاع عن السياسة الاميركية وتبرير اخطاء إدارتها في العراق والثاني على النقيض منه بتصوير ما جرى (حماقة) كان يمكن تفادي وقوعها ، وبين كل ذلك لايمكن استبعاد التمجيد الشخصي او الدافع المادي وراء بعض ما نشر . لذا فإن مثل هذه الإصدارات لا يعول عليها في فهم ما يمر به العراق دون إنكار إمكانية الاستفادة منها في استخلاص معلومات بين طياتها ، غير انه يبقى المقياس الحقيقي والقريب الى الواقع نسبياً لتقييم تجربة ما حدث في العراق منذ ٢٠٠٣ حتى الآن هو اعتماد الاستقراء البحثي المنهج ودراسة واقع الاحزاب السياسية وخلفياتها وتجربة مجلس الحكم وما اعقبه من حكومات وما رافق ذلك من استفتاء على الدستور وانتخابات اعضاء مجلس النواب والمحافظات ، التي بمجملها شكلت نقلة جديدة في ثقافة المجتمع ، رغم كل ما قيل عنها وما شهدته نتائجها من اعتراضات ، ناهيك عن الحرية النسبية للصحف ووسائل الإعلام وغيرها من المتغيرات الكثيرة بمحاسنها ومساوئها التي يعد مجرد وجودها عاملاً إيجابياً يؤسس لحالة جديدة يمكن ان تنقل العراق وشعبه الى حالة جديدة .

ولكي تكون الصورة واضحة المعالم لابد من الوقوف ملياً على جرائم الإرهاب المنظم الذي عاشه العراق ومن يقف وراءه واهدافه وطبيعة التدخلات الاقليمية والدولية في شؤونه ومدى تأثيرها على اوضاعه العامة .

ومع ان العديد قد تناول التجربة الديمقراطية في كتابات نشرت هنا وهناك ، غير أنها في مجملها قد ركزت على انواع الديمقراطيات فكتبوا عن الديمقراطية التوافقية والبرلمانية وغيرهما ، لكنها لم تتعرض الى سؤال مهم يحدد الإجابة عليه نوع ما تتجه اليه الاطراف السياسية والمتمثل بمدى ما رسخناه في المجتمع من قيم بهذا الاتجاه .

إن ما حصل في العراق بعد ٢٠٠٣ انعطافة كبيرة وحدث يحتاج الى جهود ودراسات معمقة تنهض بها مراكز البحوث و يسهم فيها السياسيون والاكاديميون ، للوقوف على ما رافق هذا الحدث من تداعيات وعوامل وتدخلات أسهم بعضها إيجاباً عليه، في حين شكل الكثير منها معرقلاً لتقدمه إلى أمام . ولكي نمسك حقيقة بخيوط المستقبل علينا ان نتبين موقعنا في الحاضر لتصحيح مسار مانحن فيه من أخطاء وتعميق ما ترشح من إيجابيات.

إن دراسة واقع الدول التي سبقتنا في مجال التطبيق الديمقراطي مرت بمراحل قاسية ، لتبلغ ما وصلت اليه ، بل أن صراعاً حاداً كان يجري من اجل ترسيخ وتعميق روح هذا المفهوم في المجتمع ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن المساواة في حق الاقتراع العام السري بين الرجل والمرأة في انكلترا لم يتحقق الا في عام ١٩٢٩ ، رغم تطبيق النظام البرلماني فيها منذ ١٥١٧. المهم ان يكون هنالك إيمان لدى الجميع مواطنين وأحزاباً، بان لا تقدم ولا نهضة ولاكرامة ولاقوة لأي بلد بدون ديمقراطية . ونظن ان هذا الايمان ما زال ضعيفاً عند الكثير منا لبلوغ هدفنا بتحقيق نظام ديمقرطي صحيح يؤمن الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونجد فيه إنسانيتنا.

ونحسب ان ما جرى و يجري في العراق ينبغي ان لايصيبنا باليأس ، بل ان يكون مدعاة لوقفة جريئة لتصحيح بعض مسارات العملية السياسية والتأسيس لنظام يؤمن ويطبق روح المبادئ الديمقراطية في المجتمع.

> تختلف اهمية الحكومات في وضع و رسم سياسات اي بلد وطبيعة مهامه وتوفير احتياجات شعبه ، بحسب طبيعة النظام الذي تسير عليه ، فالنظام الرأسمالي٠وبحسب ما يدعيه منظروه) اعتمد الديمقراطية بأوسع أبوابها التي أعطت الارجحية للشعب وممثليه في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني واعتمدت اهمية الفرد ، بهذا القدر او ذاك ، في صنع القرار، في حين اعتادت الانظمة الاشتراكية ان تتولى الحكومات مسؤولية كل شيء ومارست ما اطلقت عليه الديمقراطية الشعبية في وضع السياسات العامة ، كما ظهرت أنظمة حاولت ان تشكل طريقاً خاصاً لها بين بين كما يقول المثل، واعتقد بعض قادة العالم الثالث (ان الديمقراطية في العالم الغربي نظام سياسي لايلائم شعوبهم) لذا حاولوا إقامة ما يعرف بالنظام الديمقراطي الموجه

المهمة المستحيلة

فريدة النقاش

توالت ردود الفعل القلقة على الحملة الأخيرة التي شنتها السلطات المصرية على حرية الصحافة والإعلام أخذت فيها العاطل بالباطل، وأعربت لجنة حماية الصحفيين في نيويورك عن انزعاجها من تدهور حرية الصحافة في مصر قبل الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، وحذر كتّاب كبار من إغلاق منابر التعبير الحر.

وأكدت المؤسسات المدافعة عن حرية الإعلام أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات ضد مجموعة من القنوات التليفزيونية هي مجرد قرارات إدارية من جانب الشركة التي تعطي التراخيص وهي شركة الأقمار الصناعية وتتم كلها بدون حكم قضائي أو سلطة قضائية وهي سابقة خطيرة تفتح الباب لمصادرة الإعلام بقرار إداري على عكس الصحف التي لا يجوز مصادرتها إداريا وهو مكسب حصل عليه الصحفيون بعد عمل شاق.

ومما زاد الطين بلة كما يقال إن الشركة التي تعطي التراخيص قررت ضرورة الحصول على ترخيص لإرسال رسائل تليفونية SMS كما أوقفت العمل بالوحدات المتنقلة sng التي تبث من موقع الخبر، وكلها إجراءات مرتبطة بالانتخابات المقبلة خاصة أن بعض القوى السياسية كانت قد استخدمت رسائل الـ SMS على نطاق واسع في انتخابات ٢٠٠٥.

وكانت المعارضة الديمقراطية في مصر قد حذرت منذ زمن طويل من الاكتفاء بمساحة الحرية العرفية التي حصلت عليها الصحافة المطبوعة على نحو خاص بعد كفاح طويل، ولكنها – أي الحرية – بقيت عرفية أي يمكن البطش بها في أي لحظة، وغرق دعاة حرية الصحافة لسنوات طويلة في الممارسة وأزاحوا جانبا مسألة النضال الضروري من أجل حرية صحافة حقيقية مصانة بالقانون وبعد أن أعطى الرئيس وعده لنقابة الصحفيين عام ٢٠٠٤ بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر إن للصحفيين أو المواطنين بشكل عام جرى إهمال هذا الوعد، ولم يواصل الصحفيون المعركة بصبر وثبات من أجل تحقيقه وأصبح ذكره يأتي موسميا فقط، وتفككت روح الجماعة التي كانت تلهم هذا العمل الذي بدأ عام ١٩٩٥ ضد قانون اغتيال حرية الصحافة وهو ما أسفر عن إنجاز قانون جديد متقدم نسبيا، لكنه أبقى على الحبس في قضايا النشر سيفا على رقاب الصحفيين الذين تعرض بعضهم للحبس فعلا بينما اكتفت البقية بالهامش العرفي للحرية رغم أن الرقيب الداخلي أخذ يكبر ويكبر في داخلهم بعد أن رأوا رأس الذئب الطائر كما يقال.

وفي ما يخص حرية الإعلام التي شهدت بدورها ازدهاراً حين تعاون بعض رجال الأعمال مع السلطة القائمة ومنحتهم تراخيص قنوات فضائية شرط ألا تقدم نشرات أخبار، أصبحت هذه القنوات أدوات للتنفيس عن احتقان اجتماعي – اقتصادي يتزايد مع عمق الأزمة.

وجنباً إلى جنب هذه الثورة في إنشاء القنوات الفضائية تحرك مجموعة من الإعلاميين لإنشاء نقابة لهم وواجهتهم عقبات كثيرة، لكن حركتهم الجماعية تباطأت متواكبة مع زيادة القنوات الفضائية التي فتحت أبواباً للعمل أمام المئات منهم، تماماً مثلما كانت مكاتب الصحف العربية قد فتحت مجالات للعمل أمام صحفيين تزايدوا بتزايدها، وبدا في الحالتين أن العمل الجماعي من أجل الحقوق أخذ يحتل مرتبة ثانية وثالثة على أجندة كل من الصحفيين والإعلاميين لأن حلولا مؤقتة لمشكلاتهم المتفاقمة قد لاحت في الأفق.

وها قد حان الوقت بعد الهجمة الأخيرة على كل من حرية الصحافة والإعلام لأن يقوم الصحفيون والإعلاميون بمراجعة هذا السجل الطويل من الكفاح ومعرفة الثغرات فيه حتى يواصلوا العمل مجددا من أجل حقوقهم، من أجل قانون صحافة يلغي الحبس في قضايا النشر، ويلغي عشرات القيود الأخرى الموجودة في قانون العقوبات والمخابرات العسكرية والشرطة.. الخ.

إنّ من حسن حظ الصحفيين والإعلاميين أن ثورة الاتصال والمعلومات في العالم والتي تقدم جديدا كل يوم قد فتحت أبوابا للحرية بلا حدود حتي بات من الصعب إن لم يكن مستحيلا على أي سلطة في العالم مهما بلغت قدراتها على البطش والاستبداد وتكميم الأفواه أن تحجب النور كلية بل ستظل هناك دائما إمكانية لأن يشق هذا الضوء طريقه ليكشف الحقيقة لكن علينا جميعا أن نسهم في تمزيق الستر وإزاحة الجدران حتى نكون جديرين بالنور.

الرئيس.. والحكومة

حسين عبد الرازق

اهتم عدد من القنوات الفضائية الخاصة ببدء العام الثلاثين من حكم الرئيس حسني مبارك، خاصة قناة المحور التي تناولت المناسبة بالتقييم خلال برنامجين هما (٩٠ دقيقة) يوم الأربعاء الماضي و(٤٨ ساعة) يوم الخميس.

وبصرف النظر عن تفاصيل ما قيل من الساسة والصحفيين وأصحاب الرأي ومقدمي البرنامج، مما قد اتفق واختلف معه، فقد لفت نظري إجماع المتحدثين على اختلاف مشاربهم وانتماء بعضهم إلى أحزاب وتيارات معارضة، على الفصل التعسفي بين الرئيس مبارك والحكومة، ونسبة كل ايجابيات المرحلة إلى الرئيس وكل السلبيات إلى الحكومة! وهو فصل يتناقض مع الدستور ومع الحقيقة.

فهناك ٤٦ مادة في الدستور تتعلق برئيس الجمهورية، منها ٤٢ مادة في الباب الخامس الخاص بنظام الحكم والمكون من ١١٢ مادة بنسبة ٥ر٣٧٪، ويشمل هذا الباب المواد الخاصة برئيس الدولة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني.

وطبقاً لهذا الدستور فرئيس الجمهورية وليس الحكومة (مجلس الوزراء) هو الذي يضع السياسة العامة، وهو صاحب القرار السياسي والإداري والتنفيذي والتشريعي. فهو الذي (يرعي الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها الوطني). وهو الذي (يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور). و(يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها..)، مع الأخذ في الاعتبار أن رئيس الجمهورية هو الذي يختار رئيس مجلس الوزراء ويعينه، كما يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء). وكانت هذه المادة قبل تعديلها في ٣١ مارس / آذار ٢٠٠٧ لا تشترط أخذ (رأي) رئيس مجلس الوزراء ، وعلى أي حالة فرأيه استشاري وليس ملزما لرئيس الجمهورية. وقد تولى رئاسة مجلس الوزراء خلال حكم الرئيس مبارك سبعة شخصيات اختارهم مبارك هم علي التوالي (د. فؤاد محيي الدين– كمال حسن علي– د. علي لطفي– د. عاطف صدقي– د. كمال الجنزوري– د. عاطف عبيد– د. أحمد نظيف). وقد نفذ هؤلاء جميعا سياسة ثابتة ومحددة تقوم على انسحاب الدولة من الاستثمار والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبيع وتصفية القطاع العام، واعتماد آليات السوق الرأسمالي، والانحياز للطبقات الغنية والقادرة وما يسمى برجال المال والأعمال على حساب الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين، وهو ما أدى إلى تراجع التنمية وزيادة نسب البطالة والفقر وشيوع الفساد من القمة للقاع، واحتكار حزب واحد للسلطة من خلال تزوير جميع الانتخابات العامة، وتوالي القوانين التي تقيد حقوق التنظيم والاجتماع والتظاهر...إلخ. وهي السياسات التي تبناها الحكم عقب انقلاب القصر الذي قاده الرئيس السادات في ١٣ مايو/ أيار ١٩٧١ وبدأت تتضح معالمها عام ١٩٧٤ مع سياسة الانفتاح، وأوغل فيها الحكم في ظل الرئيس حسني مبارك والخضوع لتوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية.

باختصار فإيجابيات هذه المرحلة وسلبياتها يتحمل مسؤوليتها أساسا رئيس الجمهورية الذي يحكمنا منذ ٢٩ عاما وكان قبل ذلك شريكاً لرئيس الجمهورية السابق منذ أصبح نائبا لرئيس الجمهورية. وأي محاولة لتحميل معاونيه أو سكرتاريته من وزراء ورئيس لمجلس الوزراء المسؤولية عن السلبيات والفشل ونسبة الايجابيات – إن وجدت إليه– خداع وتضليل للرأي العام.